

تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق

م.د. أزهار حسن علي / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

تاريخ التقديم: 2017/2/28

تاريخ القبول: 2017/4/16

المستخلص :-

ان للصادرات النفطية دور مهماً جداً في دعم عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وان هناك ثلاث قنوات رئيسية تستطيع من خلالها الصادرات النفطية ان ترفع معدلات النمو الاقتصادي وهي، دعم القطاعات الاقتصادية الانتاجية والتوزيعية والخدمية الاخرى، رفع معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت، ورفع معدلات التشغيل .

وفي العراق لم يكن للصادرات النفطية دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك فهي لم تسهم في دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى، ولا في زيادة مهارات العاملين، ولا في رفع معدلات الاستثمار، ولا في تحسين البنى التحتية لتسهم في جذب الاستثمارات العامة والخاصة، ومن ثم فهي لم تسهم في زيادة حجم التشغيل وتخفيض معدلات البطالة .

وقد توصل البحث من خلال اختبارات السكون والتكامل المشترك، وسببية كرانجر لاختبار العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي، بأن لا توجد علاقة سببية بين معدل نمو الصادرات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا مما يفسر ان الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب بحيث لم يسهم ارتفاع معدلات نمو الصادرات النفطية في زيادة الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الاخرى، من خلال استخدام العائدات النفطية في استيراد السلع الرأسمالية الضرورية للاستثمار في القطاعات الاخرى، او في زيادة استيراد السلع التكنولوجية، او في رفع كفاءة العاملين، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي، لذلك لا بد من اعتماد خطط اقتصادية ناجحة لتحقيق الاستخدام الامثل لمورد النفط، واستخدامه كأداة لدعم قطاعات اقتصادية رائدة ليتسنى لنا فيما بعد زيادة اهمية القطاعات الاقتصادية الاخرى كنسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي.

المصطلحات الرئيسية في البحث / الصادرات النفطية، النمو الاقتصادي .





المقدمة :-

ان للصادرات النفطية دورا اساسيا في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال استخدام العائدات النفطية من الصرف الاجنبي في استيراد السلع الرأسمالية والوسيطه اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية. كما ان زيادة الصادرات النفطية تؤدي الى زيادة انتاجية عوامل الانتاج من خلال نقل التكنولوجيا وتحسين مهارات العاملين وتحسين المهارات الادارية، ومن ثم توسيع القدرات الانتاجية للاقتصاد. كما تسهم عوائد الصادرات النفطية اذا وجهت الى تمويل مباشر لمشاريع استثمارية طويلة الاجل في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. ومن الممكن ان تحد الصادرات النفطية من مشكلة الفقر والبطالة اذا وجهت الى انشاء ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وايضا اذا استخدمت جزءا من عائدات النفط في تقديم الخدمات العامة والضمان الاجتماعي .

يعتمد العراق على قطاع النفط كمكون اساسي ووحيد تقريبا للصادرات العراقية حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة مهمة جدا من الصادرات العراقية. وفي الأعوام الماضية (مدة البحث) واجه العراق حروبا عدة واسهمت في تهديم البنى التحتية الاساسية، وتوقف اغلب المشاريع الاستثمارية، فضلا عن تعرض الاقتصاد العراقي الى سياسات الاغراق والتي كان لها الدور الرئيسي في اغلاق جزء مهم من المشاريع الاقتصادية في القطاعات الزراعية والصناعية. مما ادى الى انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي على الرغم من ارتفاع الصادرات النفطية، وذلك بسبب استخدام العوائد من الصادرات النفطية في تمويل النفقات التشغيلية كالنفقات العسكرية على الرغم من اهميتها، وليس في تمويل المشاريع الاستثمارية التنموية، لذلك لم تسهم العوائد النفطية في احداث تنمية صناعية وزراعية وما زال الاقتصاد يمول عن طريق قطاع واحد وهو قطاع النفط، وما زال الاقتصاد العراقي يرتبط بالقطاع الخارجي وما يعانیه هذا القطاع من تذبذب في اسعاره العالمية وكميات الطلب عليه .

مشكلة البحث:- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق وايقاف اغلب المشاريع التنموية فيه على الرغم من ارتفاع الصادرات النفطية .

اهمية البحث:- تكمن اهمية البحث في تحليل دور الصادرات النفطية في العراق في دعم وتنويع الاقتصاد العراقي من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسية وزيادة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي .

فرضية البحث:- معرفة المدى الذي تستطيع الصادرات النفطية بة رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق.

هدف البحث:- يهدف البحث الى قياس العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق وتحليلها .

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:- تمثل الحدود المكانية للبحث الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2014 .

هيكلية البحث :- لغرض تحقيق اهداف البحث قسم البحث الى ثلاثة اجزاء، تضمن الجزء الاول الاطار النظري للعلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي، وتضمن الجزء الثاني دور الصادرات النفطية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق، وتضمن الجزء الثالث التحليل القياسي للبحث .



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

الدراسات السابقة :- هناك العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، اما للدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي فقد نالت فرصة اقل في الدراسة والتحليل ، ونذكر هنا البعض منها :-

1- دراسة قاسم حموري وسارة جدي¹:- تهدف هذه الدراسة الى تقدير اثر الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي في دولة الجزائر للمدة 1990- 2009، وتوصل البحث الى ان متغير تراكم رأس المال يعد اكثر اهمية من متغير الصادرات النفطية من ناحية التأثير في النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج ايضا ان كلا من الصادرات غير النفطية والعمل لا يؤثران في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم لا يمارسان اي تأثير في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال مدة الدراسة .

2- دراسة ادني جيمي²:- بحث في العلاقة بين عوائد الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام أنموذج تصحيح الخطأ للمدة 1975- 2009 وبقياس الاثر الطويل الاجل والقصير الاجل لعوائد الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي، وقد توصل الى ان هناك علاقة ايجابية معنوية في الابد الطويل والقصير بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي، وأن المحدد الرئيس للعائدات النفطية من النقد الأجنبي في نيجيريا هو التغييرات في أسعار النفط الخام العالمية .

3- دراسة اوجولا ابايومي واخرون³:- بحث في أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في نيجيريا للمدة من عام 1970 - 2012. وباستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ واختبار العلاقة طويلة الاجل توصل الباحثون الى ان هناك علاقة طويلة الامد بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) والمتغيرات التفسيرية .

كما توصل الباحثون الى أن الصادرات النفطية لا ينبغي ان تستخدم كمصدر وحيد لتمويل جميع التكاليف، وإنما يجب استخدام وتخصيص موارد اخرى كالموارد الطبيعية والعمل كعوامل مكملة وذلك لعمل مزيج متميز للإنتاج في الأسواق المحلية والأجنبية، وأن التنوع ينبغي أن ينظر إليه بوصفه استراتيجية الإدارة الاقتصادية التي تهدف إلى ضمان استقرار الدخل.

4- دراسة اومو ارجبين وبشير اولينكا⁴:- بحث في العلاقة بين عائدات الصادرات النفطية والإنفاق الحكومي، والنمو الاقتصادي في نيجيريا، والتحقق في ما إذا كانت عائدات الصادرات النفطية أثرت على الإنفاق الحكومي، فضلا عن اثرها في النمو الاقتصادي في البلاد خلال المدة 1980 - 2012 من خلال بيانات السلاسل الزمنية و باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وسببية كرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية وحجم آثار المتغيرات. وكشفت النتائج ووفقا لسببية كرانجر عن التحليل أن عائدات الصادرات النفطية تسبب في الإنفاق الحكومي وفي النمو الاقتصادي، في حين لم توجد هناك علاقة سببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في البلاد. لذا اقترحت الدراسة أن الحكومة يجب عليها زيادة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية وكذلك تكثيف جهودها لزيادة الانتاج في قطاع المشتقات النفطية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في نيجيريا.

5- دراسة قاسم ناظم غزال⁵:- بحث في اثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1970 - 1990، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصل من خلال عملية التقدير ان 72% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي تفسر بواسطة التغيرات الحاصلة في الصادرات النفطية، وهذا يشير الى ان الصادرات النفطية تسهم بنسبة اكبر في النمو الاقتصادي مقارنة بالصادرات غير النفطية .

1 - قاسم حوري، سارة جدي، اتجاه التأثير بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي : حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الاول، 2014 .

2 - Adeniy Jimmy Adedokun, oil export and economic growth : descriptive analysis and empirical evidence from Nigeria , Pakistan journal of social science , 2012.

3 -Awujola Abayom, Samuel.O. Adam, A.I. Alumbugu ، Oil Exportation and Economic Growth in Nigeria. Developing Country Studies ISSN 2224- 607 (paper) , ISSN 225- 0565 (online) Vol5. No.15, 2015.

4 - Omo Aregbeyen and Bashir Olayink Kolawole, Oil Revenue , Public Spending and Economic Growth Relationship In Nigeria , Journal Of Sustainable Development , Vol 8, No3, 2015.

5- قاسم ناظم غزال، اثر الصادرات العراقية (النفطية وغير النفطية) على النمو الاقتصادي للمدة (1970- 1990)، مجلة تنمية الرفادين، 1999، المجلد 58، العدد 21، ص131- 141 .



أولاً:- الإطار النظري للعلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي :-

ان تحليل اثر الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي من خلال زيادة الصادرات النفطية تؤدي الى زيادة العوائد النفطية ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وان هناك العديد من القنوات الوسيطة التي تؤثر فيها زيادة الصادرات النفطية في رفع معدلات النمو الاقتصادي نذكر منها :-

1- اثر الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى الانتاجية والخدمية والتوزيعية:- أن زيادة الصادرات النفطية يؤدي الى زيادة انتاجية عوامل الإنتاج وذلك بسبب تأثيرها في اقتصاديات الحجم و عوامل خارجية اخرى مثل نقل التكنولوجيا، وتحسين مهارات العاملين، وتحسين المهارات الإدارية، وزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد، هذا مما يسهم في رفع انتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية. ومن ناحية اخرى فإن زيادة الصادرات النفطية تؤدي الى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ان زيادة الصادرات النفطية يتيح استخدام أفضل للموارد، والتي يعكس تكلفة الفرصة الحقيقية للموارد المحدودة ولا تنطوي على تمييز من خلال الاضرار بالسوق المحلية⁶. كما تسهم زيادة الصادرات النفطية بتوفير فرص التمويل للاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى مما يسهم في رفع انتاجيتها، وزيادة نسبة اسهامها بالنتائج المحلي الاجمالي، ومن ثم زيادة مساهمتها من اجمالي الصادرات، ويحدث تنوع سلعي وخدمي في الصادرات مما يقلل فيما بعد من اعتماد البلد على صادرات سلعة او سلعتين كالصادرات النفطية . كما يمكن ان تستخدم عائدات التصدير في دعم صناعات احلال الواردات مما تسهم في تحقيق تحسن في ميزان المدفوعات . وايضاً عند استخدام جزء من عائدات التصدير في زيادة الخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي وتوفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم كلها تصب في مصلحة تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وترفع من الدخل الفردي الحقيقي من خلال تقليل انفاق الفرد على هذه الخدمات .

1- اثر الصادرات النفطية في رفع معدلات الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت:-

تسهم زيادة الصادرات النفطية في تمكين الدولة من الحصول على العملة الصعبة والتي تستخدم فيما بعد في استيراد السلع الرأسمالية مما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي⁷. كما ان للصادرات النفطية دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توجيه العائدات من الصادرات الى مشاريع استثمارية طويلة الاجل، والى تطوير البنى التحتية لما له من اثر في جذب الاستثمارات العامة والخاصة بنوعها المحلي والاجنبي. كما ان زيادة الصادرات النفطية دور في تحسن من وضع ميزان المدفوعات من خلال تخفيف الضغوط على الحساب الجاري للسلع الرأسمالية الاجنبية عن طريق زيادة أرباح وجذب الاستثمارات الأجنبية⁸.

2- اثر الصادرات النفطية في رفع معدلات التشغيل :-

وتسمح أيضاً زيادة الصادرات بتوفير فرص العمل وتحقيق زيادة في الاجور الحقيقية للعاملين في قطاع التصدير⁹. وتحسين مهارة العاملين، ومن خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي تسمح بامتصاص فائض العمالة في القطاع النفطي، وكذلك ان زيادة الصادرات النفطية تؤدي الى حدوث فائض في موازنة الدولة، مما يسمح للدولة في رفع معدل نفقاتها الاستثمارية والتي تؤدي الى زيادة معدلات التشغيل وانخفاض معدلات البطالة . كما وتتحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي عن طريق استخدام العائدات من الصادرات النفطية في تحقيق استثمارات في راس المال البشري مما يسهم في رفع كفاءة وانتاجية العاملين. وكذلك عندما توجه جزء من عائدات التصدير الى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي الى تخفيض البطالة وتنويع النشاط الاقتصادي ايضاً .

⁶- Fouad Abou-Stait, Are Exports the Engine of Economic Growth? An Application of Cointegration and Causality Analysis for Egypt, 1977-2003, p2.

⁷ - Chenery, H, and Strout, A, "Foreign Assistance and Economic Development", American Economic Review, 1966, 56, pp679 - 733.

⁸ - World Bank .The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, Oxford: Oxford University Press. (1993).

⁹-Abdulai, A. and Jacquet, P., "Exports and Economic growth: Cointegration and Causality evidence for Cote d' Ivoire", African Development Review, 14(1), 2002, pp, 1-17.



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

ثانياً:- دور الصادرات النفطية في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق:-

1- مساهمة الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق :- وذلك من خلال التطرق الى نسبة اسهام القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة اسهام الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات . حيث يشكل الانتاج النفطي والصادرات النفطية الاهمية الاكبر في كل من الناتج المحلي الاجمالي واجمالي الصادرات وهذا مما يفسر فشل الخطط التنموية في الافادة من زيادة الصادرات ثم زيادة العائدات النفطية في تمويل ودعم القطاعات الاقتصادية الأخرى .

الجدول (1)

نسبة اسهام للقطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق
للمدة (1990-2014)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة اسهام القطاعات الأخرى ماعدا النفط في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية %	نسبة اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية %	السنوات
55926.5	99.6	0.4	1990
42451.6	99.3	0.7	1991
115108.4	99.8	0.2	1992
321646.9	99.9	0.1	1993
1658325.8	99.8	0.2	1994
6695482.9	99.9	0.1	1995
6500924.6	99.9	0.1	1996
15093144	25.9	74.1	1997
17125847	31.2	68.8	1998
3446401.6	21.6	78.4	1999
50213699	16.6	83.4	2000
41314568	24.4	75.6	2001
41022927	29.5	70.5	2002
29585788.6	31.9	68.1	2003
53235358.7	42	58	2004
73533598.6	42.2	57.8	2005
95587954.8	44.5	55.5	2006
111455813	46.1	53.9	2007
155982258	43.8	56.2	2008
130643200	59.6	40.4	2009
162064566	57	43	2010
217327107	45.6	54.4	2011
251907662	47.6	50.4	2012
271091778	53	47.0	2013
260610438	53.6	46.4	2014

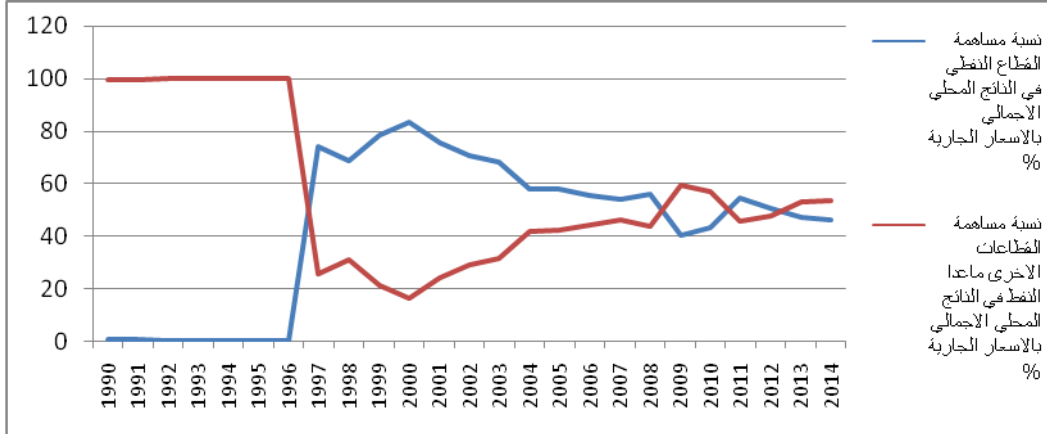
المصدر :- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، الجهاز المركزي للأحصاء، التقارير الاحصائية السنوية، للاعوام 1990-2014 .



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

شكل (1)

نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق



المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1) .

نلاحظ من خلال الشكل (1) انخفاض نسبة اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي في المدة 1990-1996 وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة والتي منعت تصدير النفط مما ادى الى انخفاض انتاجه، ومن ثم الى ارتفاع النسبة المتبقية والتي تمثل القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي وصلت الى 99.9% في الاعوام 1995 و 1996 . وعند تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء ارتفعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي الجاري فوصلت الى 83.4 % في عام 2000 وانخفضت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي الجاري في نفس السنة الى 16.6%. اما في السنوات اللاحقة ارتفعت نسبة اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي فتراوحت نسبة مساهمة القطاع النفطي بين 40% و 75%، وهي نسبة مهمة جداً بالنسبة لنسبة اسهام كافة القطاعات الانتاجية والخدمية والتوزيعية، وهذا مما يؤشر الالهية الكبيرة لنسبة اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، وان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد وحيد الجانب هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى ارتباط الاقتصاد العراقي بمورد ناضب هو النفط وهو قطاع استخراجي وغير انتاجي، فضلاً عن فشل الايرادات النفطية في تمويل وتطوير القطاعات الانتاجية والخدمية والتوزيعية الاقتصادية الاخرى لتكون داعمة لعملية التنمية الاقتصادية وهذا يمثل دليل اخر على فشل اسهام القطاع النفطي في رفع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق. والجدول الاتي يوضح نسبة مساهمة الصادرات النفطية و غير النفطية من اجمالي الصادرات في العراق .



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

جدول (2)

نسبة اسهام الصادرات النفطية وغير النفطية من اجمالي الصادرات في العراق للمدة (1990- 2014)

السنة	الصادرات النفطية (مليار دولار)	الصادرات غير النفطية (مليار دولار)	اجمالي الصادرات (مليار دولار)	الصادرات النفطية % الصادرات الكلية % ^{1/3}	الصادرات غير النفطية % الصادرات الكلية % ^{2/3}
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
1990	9.594	0.72	10.314	93.02	6.980
1991	0.351	0.026	0.377	93.10	6.896
1992	0.482	0.036	0.518	93.05	6.949
1993	0.425	0.032	0.457	93.00	7.00
1994	0.421	0.032	0.453	92.94	7.064
1995	0.461	0.035	0.496	92.94	7.056
1996	0.68	0.051	0.731	93.02	6.976
1997	4.28	0.322	4.602	93.00	6.996
1998	5.111	0.389	5.500	92.93	0.070
1999	12.104	0.963	13.067	92.63	7.369
2000	19.771	0.609	20.380	97.01	2.988
2001	15.685	0.825	16.510	95.00	4.996
2002	12.593	0.657	13.250	95.04	4.958
2003	7.519	0.471	7.990	94.11	5.894
2004	17.751	0.739	18.490	96.00	3.996
2005	23.648	0.049	23.697	99.79	0.206
2006	30.465	0.064	30.529	99.79	0.209
2007	39.433	1.015	40.448	97.49	2.509
2008	61.111	2.615	63.726	95.90	4.103
2009	41.668	0.737	42.405	98.26	1.738
2010	52.290	2.309	54.599	95.77	4.229
2011	83.006	2.629	85.635	96.93	3.070
2012	94.027	0.364	94.391	99.61	0.383
2013	89.214	0.527	89.741	99.41	0.587
2014	84.129	0.203	84.332	99.75	0.240

المصدر :- العمود (1) و (3) المدة (1990- 2011)، حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين اسعار النفط واسعار الصرف في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص 116 .

الاعوام (2012، 2013، 2014)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقارير الاحصائية السنوية للاعوام (2012، 2013، 2014).

العمود (2)، (4)، (5) تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على العمود (1) و العمود (3) .

نلاحظ من الجدول (2) زيادة اسهام الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات مما يشير الى درجة انكشاف اقتصادي كبير جدا، وهذا يجعل الاقتصاد العراقي مرتبط بشكل كبير بالصادرات النفطية، اي بمعنى ان الخطط الاقتصادية والمشاريع التنموية وموازنة الدولة بشكل كامل مرتبطة بحجم الطلب العالمي على النفط، والسعر العالمي للنفط ومن ثم حجم العائدات النفطية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فشل القطاعات الاقتصادية (انتاجية، خدمية، توزيعية) في زيادة حجم صادراتها بلى على العكس في تناقص مستمر بحيث وصلت في عام 2014 الى 0.25% مما يؤكد وجود خلل هيكلي واضح في الاقتصاد العراقي .



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

ونلاحظ من الجدول (2) ايضاً ان نسبة الصادرات النفطية طيلة مدة الدراسة تتجاوز 90% من الصادرات العراقية، ووصلت في سنوات 2005، 2006، 2012، 2013، 2014 الى اكثر من 99%، وان النسبة المتبقية تمثل الصادرات من السلع الاخرى، وهذا يفسر انخفاض الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية الحقيقية الأخرى وانخفاض تأثيرها في معدل النمو الاقتصادي.

3- دور الصادرات النفطية في رفع معدلات تكوين رأس المال الثابت في العراق :-

تسهم الصادرات النفطية في رفع معدلات تكوين رأس المال الثابت من خلال استخدام العائدات النفطية من الصرف الاجنبي في استيراد السلع الرأسمالية، لذلك يعد تكوين رأس المال الثابت قناة وسيطة لتحقيق النمو الاقتصادي، ولتحليل العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابتة في العراق من خلال الجدول الاتي :-

جدول (3)

العلاقة بين معدل نمو الصادرات النفطية % ومعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت % في العراق للمدة (2014-1990)

السنوات	معدل النمو في الصادرات النفطية % (1)	معدل النمو في تكوين رأس المال الثابت % (1)
1990	-	-
1991	-96.341	-45.62
1992	37.321	227.82
1993	-11.825	144.55
1994	-0.941	82.20
1995	9.501	-75.88
1996	47.505	312.08
1997	529.411	-47.04
1998	19.415	62.97
1999	136.822	83.10
2000	63.342	-80.58
2001	-35.855	72.77
2002	-19.713	-13.13
2003	-40.292	14.97
2004	136.081	13.02
2005	33.220	-64.37
2006	28.826	59.91
2007	29.437	-53.75
2008	54.974	208.61
2009	-31.815	-42.03
2010	25.491	94.88
2011	58.741	7.55
2012	13.277	48.60
2013	-5.118	51.63
2014	-5.699	22.28

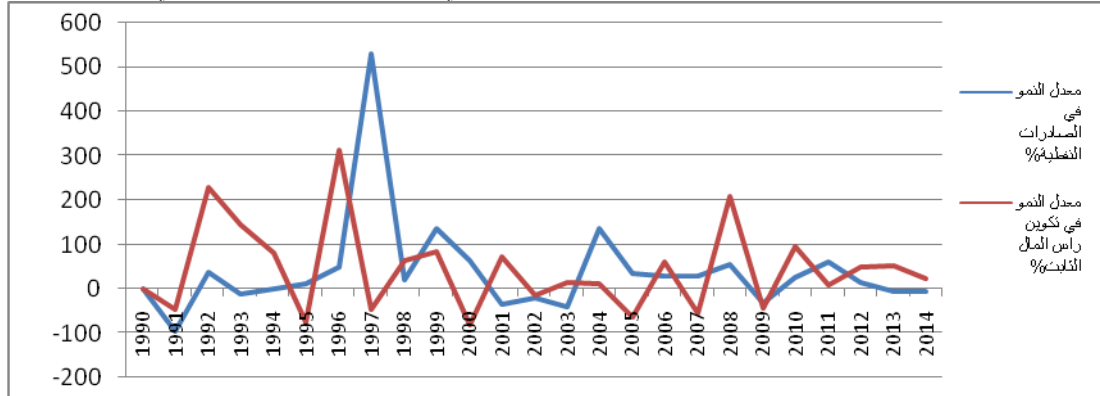
المصدر : العمود (1) احتسب من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (2).
العمود (2) تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات 1990-2014 .



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق

الشكل (2)

العلاقة بين معدل نمو الصادرات النفطية ومعدل نمو إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3) .

يتضح من الشكل (2) عدم اسهام الصادرات النفطية في زيادة إجمالي رأس المال الثابت في العراق طيلة مدة الدراسة وذلك لاسباب سياسية واقتصادية، فنلاحظ في العام 1991 انخفض معدل نمو الصادرات النفطية في العراق بلغ -96.341% وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على صادرات العراق النفطية، اما معدل النمو في تكوين رأس المال الثابت فقد انخفض ايضا اذ -45.62% وذلك بسبب توقف عملية الاستيراد للسلع الرأسمالية بسبب ظروف الحصار المفروضة. وفي عام 1993 بلغ معدل النمو في الصادرات النفطية -11.825% بسبب ظرف الحصار، وقد بلغ معدل النمو في تكوين رأس المال الثابت 144.55% بسبب لجوء العراقيين الى اقامة وتحديث ويجاد بدائل للسلع الرأسمالية المستوردة. وفي عام 2007 بلغ معدل نمو الصادرات النفطية 29.7% وبلغ معدل نمو تكوين رأس المال الثابت -53.75% بسبب سياسات الاغراق والتي اسهمت في توقف اغلب المشاريع الاقتصادية مما ادى الى انخفاض استيراد واستخدام السلع الرأسمالية المنتجة. اما في عام 2014 فقد انخفض معدل نمو الصادرات النفطية فبلغ -5.699% بسبب انخفاض السعر العالمي للنفط وانخفاض مرونة الطلب العالمي ايضا، وقد بلغ معدل نمو تكوين رأس المال الثابت 22.28% في العام نفسه وهي منخفضة عن السنة السابقة بسبب توقف المشاريع الاستثمارية في العراق وانخفاض استيراد السلع الرأسمالية اللازمة.

4- دور الصادرات النفطية في رفع معدلات التشغيل في العراق:-

تسهم الصادرات النفطية في رفع معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال قناة وسيطة هي زيادة التشغيل وتقليل معدلات البطالة، وذلك من خلال استخدام العائدات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية، وتنفيذ مشاريع استثمارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل تقليل معدلات البطالة وزيادة معدلات التشغيل.

ويوضح الجدول الاتي العلاقة بين معدل نمو الصادرات النفطية ومعدل نمو اعداد العاملين في العراق .



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

جدول (4)

العلاقة بين نمو الصادرات النفطية % ونمو معدل اعداد العاملين % في العراق للمدة (1990-2014)

السنوات	معدل النمو في الصادرات النفطية % (1)	معدل النمو في اعداد العاملين % (2)
1990	-	-
1991	-96.341	-1.0
1992	37.321	-7.41
1993	-11.825	-4.06
1994	-0.941	1.64
1995	9.501	2.71
1996	47.505	-0.12
1997	529.411	0.90
1998	19.415	-0.86
1999	136.822	0.11
2000	63.342	3.10
2001	-35.855	4.95
2002	-19.713	4.54
2003	-40.292	8.48
2004	136.081	16.50
2005	33.220	19.06
2006	28.826	18.88
2007	29.437	18.48
2008	54.974	18.81
2009	-31.815	18.81
2010	25.491	1.34
2011	58.741	11.37
2012	13.277	10.92
2013	-5.118	10.48
2014	-5.699	-4.74

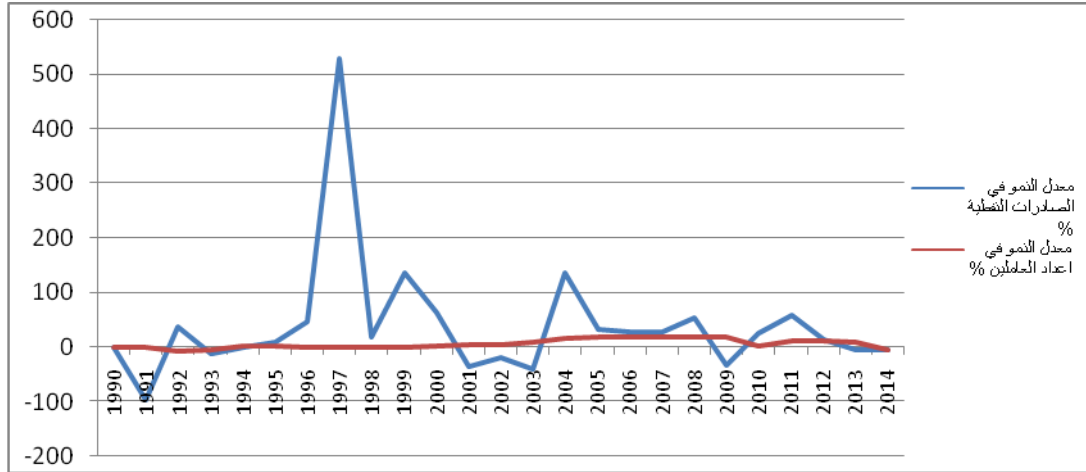
المصدر :- العمود (1)، تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2) العمود (2) تم احتسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على، بيانات وزارة التخطيط ، النشرات الاحصائية السنوية للسنوات 1990- 2014 (بغداد، الجهاز المركزي للاحصاء، الحسابات القومية، 1990-2014).



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

الشكل (3)

العلاقة بين نمو الصادرات النفطية % ومعدل نمو اعداد العاملين % في العراق للمدة (1990-2014)



المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

نلاحظ من الشكل (3) ان الصادرات النفطية لم تسهم في رفع اعداد العاملين، ففي عام 1997 قد ارتفع معدل نمو الصادرات النفطية فبلغ 529.411% وذلك بسبب تطبيق مذكرة التفاهم في العراق، في حين بلغ معدل نمو اعداد العاملين نسبة طفيفة هي 0.90% وقد بلغ معدل البطالة في نفس العام 15.4%¹⁰ وذلك بسبب توقف المشاريع التنموية الاستثمارية في العراق هذا من ناحية، وزيادة عدد السكان واعداد الخريجين في نفس العام . وفي اعلى نسبة معدل نمو اعداد العاملين في العراق بلغت 19.06% في عام 2005 وقد شهد معدل البطالة انخفاض عن الاعوام السابقة بلغ 17.97%¹¹ وذلك لان العديد من الوزارات فتحت باب التعيين كوزارة الدفاع والداخلية ووزارة التعليم ايضا في العام نفسه، اما معدل نمو الصادرات النفطية فلم تشهد ارتفاع كبير فقد بلغ معدل النمو فيه 33.220% وذلك بسبب ارتفاع السعر العالمي للنفط وارتفاع حجم الطلب العالمي عليه مما ادى الى ارتفاع ايرادات الدولة . اما في عام 2014 فقد انخفض معدل نمو الصادرات النفطية فبلغ - 5.699 وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية وانخفاض الطلب عليه، اما معدل نمو اعداد العاملين فقد شهد انخفاض ايضا فبلغ - 4.74% وذلك بسبب ظروف الحرب التي اسهمت في انخفاض اعداد العاملين فبلغت نسبة البطالة في العام نفسه 18.9%¹².

¹⁰ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية عام 1997.

¹¹ - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية عام 2005.

¹² - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية عام 2014.



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق

ولتوضيح العلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي من خلال العلاقة المباشرة نستعين بالجدول الآتي :-

جدول (5)
العلاقة بين معدل النمو الصادرات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2014-1990)

السنوات	الصادرات النفطية (مليار دولار) (1)	معدل النمو في الصادرات النفطية (2)	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 1988=100 (مليون دينار) (3)	معدل النمو الاقتصادي (4)
1990	9.594	-	14705.14	-
1991	0.351	-96.341	3320.29	-77.24
1992	0.482	37.321	6693.44	101.59
1993	0.425	-11.825	5381.56	-19.60
1994	0.421	-0.941	4552.05	-15.41
1995	0.461	9.501	3227.10	-29.11
1996	0.68	47.505	4331.19	34.21
1997	4.28	529.411	4526.80	4.52
1998	5.111	19.415	5584.11	23.36
1999	12.104	136.822	7043.20	26.13
2000	19.771	63.342	8052.10	14.32
2001	15.685	-35.855	36597.35	354.51
2002	12.593	-19.713	32986.00	-9.87
2003	7.519	-40.292	16318.53	-50.53
2004	17.751	136.081	20835.06	27.68
2005	23.648	33.220	19562.80	-6.11
2006	30.465	28.826	19787.428	1.15
2007	39.433	29.437	17634.6115	-10.88
2008	61.111	54.974	24199.1356	37.23
2009	41.668	-31.815	20713.409	-14.40
2010	52.290	25.491	24531.0313	18.43
2011	83.006	58.741	26372.8702	7.51
2012	94.027	13.277	29767.8884	12.87
2013	89.214	-5.118	32023.91401	7.58
2014	84.129	-5.699	31345.56178	-2.12

المصدر :- العمود (1) المدة (1990-2011)، حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين اسعار النفط واسعار الصرف في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص 116.

الاعوام (2012، 2013، 2014)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الاحصائية السنوية للاعوام (2012، 2013، 2014).

العمود (2) تم حسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (1).

العمود (3)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، لسنوات مختلفة.

العمود (4) تم حسابه من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات العمود (3).



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

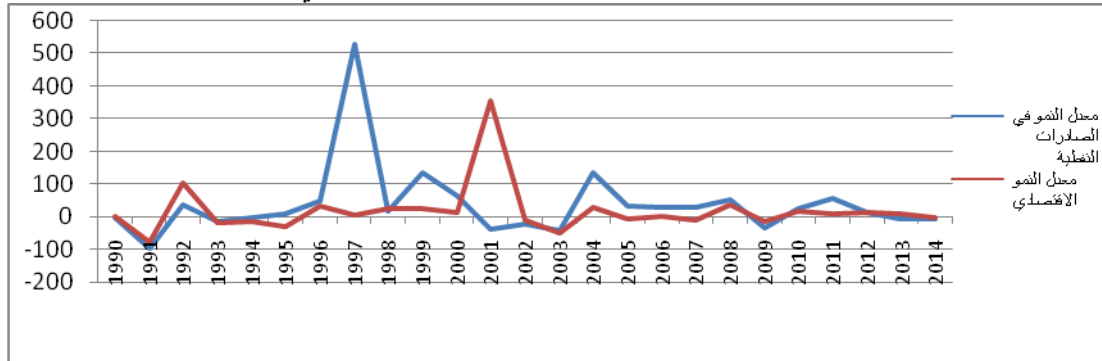
نلاحظ من خلال الجدول (5) ان معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الصادرات النفطية في السالب حيث شكلت على التوالي -77.24% و -96.341% في عام 1991 وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة التي فرضت على البلد حيث منع تصدير النفط هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى توقف كافة المشاريع الانتاجية بسبب توقف الاستيرادات من المواد الاولية والاجهزة والمعدات، وكانت الانطلاقة لبداية مشكلة التضخم الركودي للعراق فهناك ارتفاع بالاسعار وهناك بطالة اصبحت في السنوات اللاحقة متزايدة . وفي عام 1997 ارتفع معدل النمو الصادرات النفطية ليصل الى 529.411% وذلك بعد تطبيق مذكرة التفاهم النفط مقابل الغذاء مما سمح بإطلاق الصادرات النفطية، وبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة موجبة في السنة نفسه حيث بلغ 4.52% .

وفي عام 2001 بلغ معدل النمو السنوي في الصادرات النفطية نسبة سالبة حوالي -36% ، اما معدل النمو الاقتصادي بلغ 354.51% وذلك بسبب حدوث تحسن في الاقتصاد فضلا عن تحويلات العاملين بالخارج والتي اسهمت في تحسن ميزان المدفوعات وفي تحسن معدل النمو الاقتصادي .

اما في السنوات اللاحقة فقد حدث تذبذب في معدل نمو الصادرات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي، وفي عام 2014 بلغ معدل النمو في الصادرات النفطية -5.699% وذلك بسبب الانخفاض في السعر العالمي للنفط والذي حدث بعد اكتشاف النفط الصخري وانخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي الذي شهدته الصين والتباطى الذي حدث في دول اليورو واسيا. اما بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي في نفس السنة بلغ -2.12% وذلك للظروف الامنية والسياسية التي مر بها البلد في السنة نفسها والتي اثرت بشكل واضح في معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة نفقات الدولة على الدفاع والامن وقلة الانفاق على المشاريع الاستثمارية الداعمة لعملية التنمية الاقتصادية فضلا عن قلة الدعم المقدم للقطاعات الاقتصادية الاخرى، وانخفاض الاستثمار الخاص بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يزيد من مخاطر الاستثمار هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يمثل قطاع النفط نسبة مهمة جدا من النمو الاقتصادي فعندما ينخفض معدل النمو فيه فان معدل النمو الاقتصادي حتما سينخفض . والشكل الاتي يوضح العلاقة بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق .

شكل (4)

العلاقة بين نمو الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي



المصدر :- من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) .



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

ثالثاً :- التحليل القياسي للبحث :-

تتضمن هذه الفقرة اختبار العلاقة السببية بين متغيري الدراسة بحيث يتضمن التحليل البدء بأختبارات السكون والتكامل المشترك و من ثم تقدير نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) وكالاتي :-

1- اختبار جذر الوحدة (طريقة ديكي – فوللر الموسعة) :-

يعد من الاختبارات المهمة التي تختبر سكون سلاسل المتغيرات الاقتصادية الزمنية ففي حالة كون سلسلة احد المتغيرات الاقتصادية الداخلة في الانموذج المقدر غير ساكنة فستكون النتائج زائفة ولا يمكن التنبؤ بها. وتختبر طريقة (ديكي فوللر الموسعة) فرضية العدم (H_0) التي تنص على ان السلسلة الزمنية لمتغير ما غير ساكنة، والفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على ان السلسلة الزمنية لمتغير ما ساكنة .

جدول (6)

نتائج اختبار ديكي – فوللر الموسع (اختبار جذر الوحدة)

المتغيرات	قيم تاو المحتسبة (المستوى)	القيم الجدولية	قيم تاو المحتسبة (الفرق الاول)	طبيعة التكامل
Gdp	-2.634504	-3.788030	-4.20196	I(1)
		-3.012363		
		-2.646119		
Oil	-2.822946	-3.769597	-4.890003	I(1)
		-3.004861		
		-2.642242		

المصدر :- من عمل الباحثة باستعمال البرنامج Eviews 9.

نلاحظ من الجدول (6) ان السلسلتين الزمنتين للمتغيرين معدل النمو الاقتصادي (Gdp)، ومعدل نمو الصادرات النفطية (Oil)، غير ساكنتين عند المستوى، وانهما قد اصبحتا ساكنتين بعد اخذ الفرق الاول، بمعنى انهما متكاملين من الدرجة الاولى I(1).

2- اختبار الحدود F-Bounds للتكامل المشترك: يعد هذا الاختبار خطوة اساسية لتوضيح التكامل بين المتغيرات المدروسة في حالة تطبيق نموذج ARDL، حيث يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة. حيث يشير الجدول (7) الى وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيري البحث طالما ان قيمة F المحتسبة البالغة (13.967) اكبر من القيم الجدولية العليا و الدنيا عند مستوى معنوية 5%. مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل نمو الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي وذلك يؤكد ان الايرادات النفطية هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي.

جدول (7)

نتائج اختبار الحدود F للتكامل المشترك

Test Statistic	Value	K
F-statistic	13.96715	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر :- من عمل الباحثة باستعمال البرنامج Eviews 9 .



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

3- اختبار السببية :- وذلك باستخدام طريقة كرانجر، لاختبار السببية واتجاهها بين متغيرين اقتصاديين من خلال اختبار فرضية العدم H_0 والتي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين، والفرضية البديلة H_1 والتي تنص على وجود علاقة سببية بين المتغيرين .

جدول (8)

العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي بأستعمال سببية كرانجر

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob	القرار
الفرضية الصفرية : H_0 لا توجد علاقة سببية Gdp does not Granger cause Oil Export	22	0.64755	0.5358	قبول H_0
Oil Export does not Granger cause Gdp	22	0.73337	0.4949	قبول H_0

المصدر :- من عمل الباحثة باستعمال برنامج Eviews 9 .

من خلال نتائج الجدول (8) نلاحظ عدم وجود علاقة سببية بين معدل نمو الصادرات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي، وذلك بسبب عدم معنوية اختبار (F) الخاص بسببية كرانجر، وهذا ينطبق مع ما توصلنا اليه بمعنى ان الصادرات النفطية لم تسهم في دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى ومن ثم زيادة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي، ولم تسهم في رفع معدلات الاستثمار، ولم تسهم ايضاً في رفع معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة مما يفسر فشل الخطط التنموية للبلاد في تحقيق الاستخدام الامثل للعوائد النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية، والقيام بالمشاريع الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة التشغيل .

4- تحليل نتائج أنموذج ARDL :

يعد أنموذج ARDL من النماذج حديثة التطبيق بسبب الخصائص المرغوبة التي يتضمنها ومنها انه يقبل المتغيرات بغض النظر عن درجة تكامل تلك المتغيرات، اي سواء كانت مستقرة عند المستوى او الفرق الاول ولكن يجب ان لا تكون مستقرة عند الفرق الثاني . كما انه ملائم مع العينات ذات المشاهدات الصغيرة، لذلك يعد ملائم جداً مع عينة البحث المتكونة من (24) مشاهدة. كما انه يوفر تقديرات للعلاقات القصيرة والطويلة الاجل .

وان النتائج في الجدول (9) تبين وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيري البحث بدلالة معنوية معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) و الذي يشير الى وجود تكيفات سريعة جداً، اي ان ما نسبته 113% من الاختلالات قصيرة الاجل في السنة السابقة تم تصحيحها في المدة الحالية باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل. في حين ان الجدول نفسه يكشف غياب العلاقة قصيرة الاجل بدلالة عدم المعنوية الاحصائية للمعاملات المحتسبة.

وهذا الاستنتاج من التحليل القياسي للاسف لم يتطابق مع ما توصلنا اليه في البحث في ان الصادرات النفطية التي تعد المصدر الوحيد في تمويل الانفاق الحكومي لم تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال، ان عائدات الصادرات النفطية لم تستخدم في رفع معدلات التشغيل، ولم تستخدم هذه العائدات في رفع معدلات التكوين الرأسمالي، ولم تستخدم هذه العائدات ايضاً في دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى، مما سبب فشل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة في تحقيق الاستخدام الامثل للعائدات النفطية واستخدامها كأداة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى ومعالجة الاختلالات الهيكلية، ومن ثم يتسنى للاقتصاد العراقي التخلي تدريجياً عن القطاع النفطي كقطاع اوحده يعتمد عليه مجمل الاقتصاد العراقي.



تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق

جدول (9)

نتائج العلاقة القصيرة والطويلة الاجل

نتائج العلاقة قصيرة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
D(OIL)	-0.059428	0.150697	-0.394356	0.6975
CointEq(-1)	-1.139598	0.214328	-5.317078	0.0000
نتائج العلاقة طويلة الاجل				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
OIL	-0.052148	0.131772	-0.395749	0.6965
C	24.337683	16.033437	1.517933	0.1447

المصدر :- من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews 9 .

الاستنتاجات :-

- 1- للصادرات النفطية دور مهم جداً في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال، دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، ورفع معدلات تكوين رأس المال الثابت، ورفع معدلات التشغيل .
- 2- ارتفاع نسبة اسهام القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في العراق وانخفاض نسبة اسهام القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يفسر فشل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة في استخدام العائدات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى .
- 2- لم تسهم الصادرات النفطية في زيادة اجمالي تكوين رأس المال الثابت ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق طيلة مدة الدراسة .
- 3- لم تسهم الصادرات النفطية في رفع معدلات التشغيل ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة .
- 4- عدم وجود علاقة سببية بين معدل نمو الصادرات النفطية و معدل النمو الاقتصادي في العراق، مما يفسر فشل السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدولة في استخدام عوائد الصادرات النفطية في دعم القطاعات الاقتصادية وفي رفع معدل تكوين رأس المال الثابت وزيادة العمالة وفرص التشغيل .
- 5- تشير نتائج التحليل القياسي الى وجود علاقة متوازنة طويلة الاجل ولا توجد علاقة قصيرة الاجل بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي .

التوصيات :-

- 1- استخدام عائدات الصادرات النفطية في العراق في دعم القطاعات الاقتصادية الخدمية والانتاجية والتوزيعية في العراق من خلال استخدام هذه العائدات في استيراد السلع الرأسمالية والمعدات التكنولوجية، وتحسين مهارات العاملين، مما يسهم في رفع انتاجية هذه القطاعات .
- 2- استخدام عائدات الصادرات النفطية في العراق في الاستثمار في القطاعات الأخرى الاقتصادية من اجل ان زيادة نسبة اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي .
- 3- توجيه العائدات النفطية في العراق الى مشاريع استثمارية طويلة الاجل، والى تطوير البنى التحتية مما يسهم في جذب الاستثمارات العامة والخاصة .
- 4- استخدام العائدات النفطية في معالجة مشكلة البطالة في العراق من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى ليتسنى لها امتصاص فائض العمالة، ورفع معدلات الاستثمار مما يرفع الطلب على العمل .



المصادر:-

المصادر العربية :-

- 1- حسين حسب الله عنوان، تحليل وقياس العلاقة بين اسعار النفط واسعار الصرف في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .
- 2- قاسم حوري، سارة جدي، اتجاه التأثير بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي : حالة الجزائر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الاول، 2014 .
- 3- قاسم ناظم غزال، اثر الصادرات العراقية (النفطية وغير النفطية) على النمو الاقتصادي للمدة (1970- 1990)، مجلة تنمية الرفادين، 1999، المجلد 58، العدد 21 .
- 4 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الاحصائية السنوية، للاعوام 1990-2014 .

المصادر الانكليزية :-

- 1- Abdulai, A, and Jacquet, P., "Exports and Economic growth: Cointegration and Causality evidence for Cote d' Ivoire", African Development Review, 14(1), 2002.
- 2- Adeniy Jimmy Adedokun, oil export and economic growth : descriptive analysis and empirical evidence from Nigeria , Pakistan journal of social science , 2012.
- 3- Awujola Abayom., Samuel.O. Adam, A.I. Alumbugu , Oil Exportation and Economic Growth in Nigeria. Developing Country Studies, ISSN, 2224-607(paper), ISSN 225-0565(online) Vol 5.No.15, 2015.
- 4- Chenery, H, and Strout, A, "Foreign Assistance and Economic Development", American Economic Review, 1966 .
- 5- Fouad Abou-Stait, Are Exports the Engine of Economic Growth? An Application of Cointegration and Causality Analysis for Egypt, 1977-2003.
- 6- Omo Aregbeyen and Bashir Olayink Kolawole, Oil Revenue , Public Spending and Economic Growth Relationship In Nigeria , Journal Of Sustainable Development , Vol 8, No3, 2015.
- 7- World Bank .The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, Oxford: Oxford University Press. (1993).



Analysis the Causal Relationship between Oil Exports and Economic Growth in Iraq

Abstract:

The oil exports play a vital role in supporting economic development and raise the economic growth. The oil exports can increase the economic growth via three main channels which are supporting the productive, distributive and service sectors; increasing the investment and capital formation; and increasing the employment rate.

However, the oil exports did not have an important role in increasing the economic growth in Iraq. Therefore, it also did not provide the required support to other economic sectors, neither participated in increase the employees' skills nor increase the investment rate. It may slightly contribute in enhancement the infrastructure that can attract the public and private investments. In the meantime, it did not contribute in improve the employment.

The paper finds that there is no causal relationship between the growth rate of oil exports and the rate of economic growth by using Granger causality test. This can be interpreted that the Iraqi economy is single side economy. In other words, the increase in the oil exports did not contribute in increase the investments in the other economic sectors by importing the capital goods necessary for investment. This is clearly revealed through raise the proportion of oil sector in GDP and fall the proportion of other economic sectors in GDP.

Keyword: oil exports, economic development, Iraq.